الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

17 **جماد ثانى** 1435 –17 **أبريل** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	9
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	11
حقوق الانسان في العالم	28

(700) ألف مواطنة متزوجة من أجنبي يبحثن عن مخرج الاستقرار والأمان الأسري

تجنيس أبناء السعودية.. "الله لا يفرّق شملهم"!

المصدر: جريدة الرياض الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 أبريل 2014م
http://www.alriyadh.com/927857

الرياض، تحقيق - أحمد الشايع

تتمسك كثير من المواطنات المتزوجات من أجانب ببصيص أمل يعيد النظر في تجنيس أبنائهن أسوة بالسعوديين المتزوجين من أجنبيات، وعلى الرغم من كثرة المطالبات والمخاطبات والدراسات، إلاّ أنَّ هناك العديد من التصريحات لعدد من المسؤولين في هذا الشأن تشير إلى أنَّ الوضع لا يزال تحت الدراسة؛ ولذا استمرت المعاناة لفئة لا ذنب لها في حرمانها من الحصول على الجنسية.

وبلغت أعداد النساء السعوديات المتزوجات من غير سعوديين في العام (2013م) إلى أكثر من (700) ألف، يمثلن (10%) من عدد السعوديات، وكانت "وزارة العدل" قد أصدرت في العام (2012م) تقريراً في ضوء ازدياد نسبة زواج السعوديات من أجانب وانتشار هذه الظاهرة في المجتمع، إذ كشف التقرير أنَّ (13117) سعودية تزوّجن من أجانب في العام (2012م)، أيّ بزيادة عن العام السابق له بلغت (8553) حالة، في مقابل زواج (2583) مواطناً من أجنبيات في العام نفسه.

وتدرس الجهات المعنية مقترحاً –يتوقع أن يتم إقراره قريباً- إلغاء شرط جد الأم السعودية، وهو الشرط الأبرز لحصول أبناء المرأة السعودية على الجنسية بحصوله على ست نقاط، وتضمَّنت اللائحة التنفيذية لنظام الجنسية السعودية لأبناء السعوديات جملةً من التعديلات، من أبرزها أنَّه إذا كانت إقامة ابن المواطنة السعودية دائمة في "المملكة" عند بلوغه سن الرشد، فإنَّه يحصل على نقطة واحدة، وإذا كان يحمل مؤهلاً دراسياً لا يقل عن الشهادة الثانوية يحصل على نقطة واحدة.

وتضمنت تلك التعديلات أيضاً، أنَّه إذا كان والد الأم وجدها لأبيها سعوديين، فإنَّ الابن يحصل على ست نقاط، وإذا كان والدها فقط سعودي الجنسية يحصل على نقطتين، وإذا كان لصاحب الطلب أخ أو أخت فأكثر سعوديون يحصل على نقطتين، وبالتالي فإنَّه إذا حصل صاحب الطلب على سبع نقاط كحد أدنى، فإنَّ اللجنة المُشكَّلة تُوصي بالمضي في دراسة طلبه، أمَّا إذا لم يحصل على هذا الحد، فإنَّ اللجنة ترفع توصية بحفظ طلبه مع إفهامه بذلك.

ومن أبرز المشكلات التي تواجه أبناء المرأة السعودية المتزوجة من أجنبي، تسمية "وزارة العمل" لأبناء المواطنة وافد خاص، كما أنَّ الأم لا تستطيع توكيل ابنها ليؤدي أعمالها؛ لأنَّه أجنبي، إلى جانب أنَّ هذا الابن لا يستطيع التعريف عن أمه؛ لأنّه أجنبي، وكذلك احتساب نسبة (2%) أخطاراً مهنية له في "التأمينات الاجتماعية" مثله في ذلك مثل أيّ أجنبي، وذلك على الرغم من دخولهم ضمن نسبة التوطين، إضافةً إلى أنَّه في حال وفاة الأم، فإنَّه لا يتم توريث أبنائها ما تملك من عقارات، حيث يتم تسليمها إلى الجهات المختصة؛ لعرضها في المزاد العلني وبيعها، ومن ثمَّ تسليم المبلغ إلى الورثة بعد أخذ نسبة معينة من قيمة البيع.

ومن بين تلك المشكلات أيضاً، أنَّ نظام الكفالة الجديد يُعطي الأم فرصة كفالة ابنها تحت مسمى ابن وبنت وزوج، وبالتالي فإنَّه في حال وفاتها سيبحث الأبناء عن كفيل، إلى جانب حرمان المواطنة من الضمان الاجتماعي بسبب كفالة أبنائها، وكذلك عدم قبول الأبناء في برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث، إضافةً إلى أنَّه يشترط دفع مبلغ مالي يصل إلى (200) ريال عن كل فرد عند السفر خارج "المملكة".

لماذا لا يعاملون مثل زوجة المواطن الأجنبية؟ ومتى يُلغى شرط «جد الأم» لكسب المزيد من النقاط؟

ومن بين تلك المشكلات أيضاً، أنَّ مدة الخروج والعودة لا تزيد عن ستة أشهر حتى لو كانت الأم في بعثة خارجية والأبناء في مرحلة ما قبل الدراسة، أمَّا في حال كان الأبناء في المرحلة الدراسية، فإنَّه يمكن أخذ مدة تصل إلى عام بعد إعطاء إدارة "الجوازات" ما يثبت أنَّهم طلاب، إلى جانب أنَّه عند مراجعة الدوائر الحكومية يشترط حضور الأم أو الزوجة السعودية، وما يسببه ذلك من إحراج لها عند دخولها إلى الأقسام الرجالية، أو عمل وكالة لشخص سعودي، وبالتالي متابعة الوكيل والنفقات المترتبة على ذلك.

ومن ضمن تلك المشكلات أيضاً، عدم إمكانية عمل وكالة شرعية لأبناء أو أزواج المواطنات بحكم أنَّهم أجانب، على الرغم من أن تعليمات "وزارة الداخلية" تؤكد على أهمية معاملتهم مثل المواطنين، إلى جانب الإشارة إلى المهنة في الإقامة على أنَّها (ابن، بنت، زوج، مواطنة) وهذا خطأ كبير باعتبارها ليست مهنة، وكذلك تحمُّل الأجنبي زوج المواطنة تكلفة تجديد الإقامة وتأشيرة الخروج والعودة، مع العلم أنَّه سابقاً يتحمّلها الكفيل، إضافةً إلى تحمُّل الأجنبي زوج المواطنة خصم "التأمينات الاجتماعية" ليدخل ضمن السعودة، وسابقاً لا يخصم عليه أي مبلغ.

ويواجه أبناء المواطنة متاعب كبيرة عند مراجعة المستشفيات، في ظل عدم معرفة موظف الاستقبال هل يتم اعتبارهم مواطنين أم أجانب؟، وتضمنت المادة الثامنة من نظام الحصول على الجنسية السعودية أنَّه يجوز منح الجنسية السعودية بقرار من سمو وزير الداخلية لمن وُلد داخل "المملكة" من أب أجنبي وأم سعودية إذا توفرت فيه الشروط التالية: أن يكون له صفة الإقامة الدائمة في "المملكة" عند بلوغه سن الرشد، وأن يكون حسن السيرة والسلوك، ولم يسبق الحكم عليه بحكم جنائي أو بعقوبة السجن لجريمة أخلاقية لمدة تزيد عن ستة أشهر، وأن يُجيد اللغة العربية، وأن يُقدم خلال السنة التالية بلوغه سن الرشد (18) عاماً طلباً بمنحه الجنسية السعودية.

احتساب النقاط

وأوضح "خالد بن عبدالرحمن الفاخري" –مستشار، وأمين عام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان- أنَّ نظام الجنسية في "المملكة" فرَّق بين حالتي المواطنة المتزوجة بأجنبي والمواطن المتزوج بامرأة أجنبية فيما يتعلق بحصول أبنائهم على الجنسية السعودية، مشيراً إلى أنَّه فيما يتعلّق بمنح الجنسية لأبناء المواطنة المتزوجة من زوج أجنبي وقبل احتساب النقاط كمرجع للحصول على الجنسية السعودية المعمول به حالياً، فإنَّ النظام منح المرأة السعودية الحق في حصول أبنائها على الجنسية.

حرمانها من «الضمان» بعد كفالة أبنائها.. ولا يعرّفون عليها ولا يرثونها ومعاناتهم مستمرة في العلاج والتعليم

وأضاف أنَّ ذلك كان يحدث، خصوصاً أنَّه كان هناك فئات يحملون إقامات تحت كفالة والدتهم بمسميات بسيطة بمسمى سائق أو عامل ونحو ذلك، بيد أنَّ الهدف كان هو الحصول على الجنسية، موضحاً أنَّه تم معالجة وضع أبناء المواطنة المتزوجة بزوج أجنبي بتوصية من قبل "وزارة الداخلية" وموافقة من المقام السامي على معاملة أبناء السعوديات المتزوجات من أجنبي معاملة خاصة فيما يتعلق بحقهم في العمل والعلاج والتعليم.

وأشار إلى أنَّ معاملة أولئك تكون كمعالة المواطنين بحكم أنَّهم أبناء لامرأة سعودية، مضيفاً أنَّها تُعدّ لفتةً كريمة من قبل المقام السامي الكريم؛ مراعاة لوضعهم، لافتاً إلى وجود مطالبات كثيرة جداً من العديد من المواطنات المتزوجات من أجانب بحصول أطفالهن على الجنسية "السعودية" أسوة بالرجل المواطن المتزوج بأجنبية الذي يعكس جنسيته على أبنائه، مؤكداً على أنَّ هذه الحالة لها أبعاد فيها من الوجاهة عبر انعكاس الجنسية على جنسية الأب، إلى جانب أنَّ حق الدم يعطيهم حق الحصول على الجنسية.

وأكد على أنَّ أبناء المواطنة المتزوجة بأجنبي يحظون بالرعاية الصحية والتعليم والعمل منذ ولادتهم شريطة أن تكون إقامتهم نظامية ويكون الزواج رسمياً ومسجلاً بالدوائر الشرعية وبتصريح من الجهات المختصة، وأضاف قائلاً :"إنَّ الذين لديهم صبغة شرعية وقانونية لهم الحق بالمطالبة بالجنسية، أما الذين ليس لديهم تصريح بالزواج فكيف يتم تسجيل أبنائهم، وكيف يُضافون في إقامة والدهم؟".

جانب إنساني

وأوضح "الفاخري" أنَّ مسألة الجنسية لها العديد من الأبعاد الحقوقية والقانونية والسياسية، خصوصاً أنَّ الأمر يتعلّق بجنسية مختلفة وجانب أسري واجتماعي ونواح سياسية، مضيفاً أنَّ الواقع في "المملكة" يشير إلى غلبة الجانب الإنساني على الجانب القانوني من حيث إنَّ الأب يحمل جنسية والأم تحمل جنسية أخرى، وبالتالي فإنَّه حينما يحصل للأب مشكلة تتعلّق بعمله داخل "المملكة" مع كفيلة، فإنَّ الزوج حينها قد يكون خارج "المملكة" نتيجة انتهاء علاقته التعاقدية.

الفاخري: الأبناء يعاملون مثل المواطنين في الحقوق الأساسية.. ولكن!

وأضاف أنَّه تم معالجة أوضاعهم فيما يتعلق بإبقاء الزوج؛ تطبيقاً لمبدأ المادة التي نصت على وحدة الأسرة في النظام الأساسي للحكم في "المملكة"، بحيث تكون الزوجة في هذه الحالة هي كفيلة لزوجها، وبالتالي بقاء الزوج والأبناء داخل "المملكة"، مشيراً إلى وجود حالات حصل فيها الأبناء على الجنسية "السعودية" وفق الشروط والآليات المطلوبة، ومع

ذلك فإنَّها تظهر إشكاليات تتمثل في عدم معرفة الأفراد أو الفئات التي يهمها الموضوع بالمواد النظامية وكيفية معالجتها من خطوات.
وأشار إلى أنَّ بعض الآباء والأمهات يأتون للمطالبة لأبنائهم بالجنسية بعد بلوغهم السن المحددة وهي (20) سنة أو (21) سنة وأكثر، وبالتالي فإنَّهم لم يستفيدوا من المادة النظامية التي خدمتهم مفوّتين على أنفسهم فرصة تصحيح الوضع، مضيفاً أنَّه قد يكون لديهم فرصة أخرى مع نظام النقاط الجديد الذي عالج كثيراً من الحالات ووضع نقاطاً محددة للحصول على الجنسية وفق ما جاء فيها، مبيِّناً أنَّها قد تكون بداية لحل أوضاع السعوديات المتزوجات من أجانب.
إقامة مؤقتة
ورفض "د.طلال بن حسن البكري" -رئيس اللجنة الاجتماعية بمجلس الشورى الأسبق- فكرة زواج السعودية من أجنبي، مضيفاً أنَّ التشدّد في ضوابط زواج السعودي بأجنبية في الخارج نتجت عنه مشكلات عديدة تتعلق بإثبات نسب الأطفال من تلك الزيجات في بعض الدول العربية التي يحل بها سعوديون للإقامة المؤقتة، مشيراً إلى أنَّ بعض الوافدين من الممكن أن يستغلوا الزواج من امرأة سعودية للإقامة ومزاحمة المواطنين على الوظائف.
وقال إنَّه تم إجراء العديد من المناقشات للمشروع بمجلس الشورى في وقت سابق، موضحاً أنَّها كشفت عن تزايد أعداد النساء السعوديات المتزوجات من أجانب، مشيراً إلى أنَّ عددهن وصل إلى (700) ألف امرأة يمثلن (10%) من عدد السعوديات، محذراً من زواج الأجانب بسعوديات دون ضوابط كافية، مبدياً خشيته من تحول تلك الزيجات إلى وسيلة للحصول على الجنسية السعودية في ظل أحاديث عن قرارات وأنظمة جديدة ستصدر في السنوات القليلة المقبلة تسمح لأجنبي المتزوج من سعودية بالحصول على الجنسية.
نظرة مادية
وأشارت "فاطمة عبدالله" -مديرة مدرسة، ومهتمة بشؤون الأسرة- إلى أنَّها لا تؤيد تماماً زواج السعودية من أجنبي لوجود العديد من الأسباب في هذا الشأن، ومن أهمها اختلاف العادات والتقاليد والثقافات بينهما؛ مما يؤدي إلى وجود كثير من المشكلات، وبالتالي الفشل المبكر للزواج المبني في أساسه
على مصلحة الزوج الأجنبي ونظرته المادية البحتة من هذا الزواج، إلى جانب عدم تقبُّل الفكرة لدى العديد من المواطنين.
د.البكري: الزواج من سعودية تحول إلى وسيلة للحصول على الجنسية
وأضافت أنَّ هذا الزواج قد يبدو في أوله ناجحاً، بيد أنَّ المشكلات بين الطرفين قد تظهر مع مرور الوقت ووجود الأطفال الناتجين من هذا الزواج، خصوصاً إذا حدث للزوج أيّ مشكلة وأُخرج عن البلد بقوة النظام، مضيفةً أنَّ الأطفال سيبقون في هذه الحالة معلقين بين جنسية والدهم الهارب وأمهم المغلوبة على أمرها التي ليس بمقدورها تغيير الوضع، لافتةً إلى أنَّه من الممكن أن يسوء وضعهم حينما تكون ظروفهم المادية صعبة، داعيةً الجهات المعنية إلى التدخّل في هذه الحالة لإيجاد الحلول المناسبة الكفيلة بحل هذه المشكلات الإنسانية التي زادت في الآونة الأخيرة وسط غياب القوانين المُنظِّمة لها.
مستقبل غامض
وقال "محمد بن عبدالكريم الأحمدي" –مستشار قانوني-:"يوجد في زواج السعودية من أجنبي العديد من الاختلافات الكثيرة على صعيد العادات والتقاليد، وهذه قد تؤدي بطبيعة الحال إلى فشل هذا الزواج"، مشدداً على ضرورة اختيار الزوج الصالح، سواءً كان سعودياً أو غير سعودي، مبيِّناً أنَّ وضع الأطفال في حال كونهم من أب غير سعودي سيكون غير واضح المعالم.
وأضاف أنَّه ينتظرهم في هذه الحالة مستقبل غامض جداً في ظل عدم وضوح الأنظمة التي تُعنى بهذه الحالات ومن يتم إلحاقهم بالزوج أم الزوجة، داعياً الجهات المعنية إلى حل وضع الأطفال ووالدتهم في حال تم ترحيل الزوج.
التقديم بعد سن 18
أوضح "خالد الفاخري" أنَّ حصول أبناء المواطنة المتزوجة بأجنبي على الجنسية السعودية يُعدُّ من صلاحيات سمو وزير الداخلية وفق النظام، مشيراً إلى أنَّ ذلك يكون عند بلوغ الابن (18) سنة؛ بمعنى أنَّه حينما يكون لدى المرأة السعودية أبناء من زوج أجنبي ويكون هذا الزواج صحيحاً ومصرحاً له من الجهات المختصة وينتج عن هذه العلاقة الزوجية أطفال، فإنَّه يكون لهؤلاء الأطفال الحق في الحصول على الجنسية السعودية عند بلوغهم سن (18) سنة فقط.
وقال إنَّ حق الابن في الحصول على الجنسية السعودية يسقط في هذه الحالة عندما يتعدّى سن (18) سنة؛ وذلك لمرور المدة النظامية التي حددها النظام كمدخل للحصول على الجنسية السعودية، مضيفاً أنَّ لوزير الداخلية الحق في الموافقة أو

عدم الموافقة على منح الجنسية، كما أنَّ لهم حق التقديم، لافتاً إلى وجود مشكلة كانت تظهر بين الحين والآخر وهي موضوع التعليم والعلاج والعمل وممارسة حياتهم اليومية داخل "المملكة" بحكم أنَّهم يعاملون كأجانب.

زيجات مصالح وتستر تجاري!

لفت "د. طلال البكري" إلى أنَّ تيسير زواج الأجانب من سعوديات ساهم في تنامي ظاهرة التستر التجاري، وذلك على خلفية استغلال كثير من أزواج السعوديات لأسمائهن في فتح محال ومؤسسات وشركات تجارية، واستقدام العشرات من العمالة الوافدة، مشدداً على ضرورة قيام كل مواطن شريف بإبلاغ الجهات المختصة عن المتسترين حتى وإن كان زوج مواطنة؛ حفاظاً على اقتصاد الوطن.

وقال أخشى أن يتحول زواج الأجنبي بامرأة سعودية إلى شكل أكثر خطورة من التستر التجاري الحالي الذي تتم بموجبه إحالة المخالفين إلى "هيئة التحقيق والادعاء العام"، مبيِّناً أنَّ مجتمعنا ليس بحاجة لزواج الأجانب من السعوديات أو العكس، مضيفاً أنَّه تمَّ تسجيل حالات زواج أجانب من سعوديات للتنفُّع منهن وإن كانت أعدادها غير كبيرة؛ لكون هذه الزيجات لا تقارن بعدد زيجات المواطنين من أجنبيات، مشيراً إلى أنَّ زواج الأجنبي بالسعودية يأتي أكثر وأشد ضرراً من زواج المواطنين بأجنبيات، عاداً زواج المواطن بأجنبية نوعاً من الحرية الشخصية للفرد.

1٪ من السجينات السعوديات ·يُرفضن أسرياً"

المصدر: جريدة الرياض الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 أبريل 2014م
http://www.alriyadh.com/927723

الخبر - إبراهيم الشيبان :

كشف المدير العام للسجون في المملكة نائب رئيس اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم (تراحم) اللواء إبراهيم بن محمد الحمزي، أن نحو واحد في المئة من نزيلات السجون السعوديات يحالون إلى دار رعاية الفتيات في الشؤون الاجتماعية بسبب رفض أسرهن تسلمهن بعد قضاء محكوميتهن، رافضاً في الوقت نفسه الإفصاح عن أعداد السجينات السعوديات والأجنبيات في السجون والإصلاحيات لعدم ثبات الأعداد في الدخول والإفراج.

وأكد الحمزي أن عنابر السجون لم تصل إلى مرحلة التكدس، بل وصفه "بالزحام" الذي يواجه بحلول عاجلة، موضحاً أن مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير المقرات الأمنية ومن بينها السجون لا تشكو تعثراً، وتسير بحسب المخطط لها في الجدول الزمني والنسب المئوية المحددة في العقود المبرمة مع الشركات المنفذة على مستوى المملكة.

وقال لدى حضوره ختام الملتقى السابع للجان "تراحم" في المنطقة الشرقية أمس: "نسير في هذه المشاريع بحسب توجيهات سمو وزير الداخلية الأمير محمد نايف، من أجل التكامل بين المديرية العامة للسجون مع اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم، بهدف التأهيل والإصلاح والتدريب بما فيها مشاريع المنطقة الشرقية، إذ تم إنجاز 22 في المئة حتى الآن، وما زالت تلك النسب في مرحلة العقد ويملك المقاول المنفذ للمشاريع الوقت الكافي لإتمامها".

وعن رصد ملاحظات من هيئة وجمعية حقوق الإنسان على السجون، قال: "أحترم كل ما يصدر من هاتين الجهتين والسجن مفتوح لهم ومرحب بهم، وكل ما يرد منهم يخضع للدراسة والتقييم، فيؤخذ ما يتوافق منه مع الأنظمة السائدة بالمملكة، ويعتبر التعاون مثمراً مع تلك الجهتين".

وناقشت ورش العمل في ختام الملتقى دور الضمان الاجتماعي في خدمة النزيل وأسرته، إلى جانب دور الصندوق الخيري، وعرض لتجارب إحدى لجان تراحم، ودور الإعلام في دعم مسيرة "تراحم".

مدير السجون في ختام ملتقى لجان "تراحم"

لا تكدس في العنابر وملاحظات حقوق الإنسان "تحت الدراسة"

المصدر: جريدة اليوم الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 أبريل 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/133572.html

عبد العزيز مخزوم الدمام

كشف مدير عام السجون ونائب رئيس اللجان الوطنية لتراحم في المملكة اللواء ابراهيم بن محمد الحمزي أن عنابر السجون لم تصل لمرحلة التكدس وانما يسمى ازدحاماً ويواجه بحلول عاجلة، موضحا أن مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير المقرات الأمنية من بينها السجون لا يوجد به تعثر ويسير بحسب المخطط له في الجدول الزمني وبحسب النسب المئوية المحددة في العقود المبرمة مع الشركات المنفذة على مستوى المملكة ويلبي كل الاحتياجات.

جاء ذلك خلال حضوره ختام الملتقى السابع للجان المناطق يوم أمس، والذي تستضيفه لجنة تراحم الشرقية وتم تكريم المشاركين فيه.

وأضاف اللواء الحمزي: إننا نسير في هذه المشاريع بحسب توجيهات سمو وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف من أجل التكامل بين المديرية العامة للسجون مع اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم"تراحم"؛ بهدف التأهيل والإصلاح والتدريب بما فيها مشاريع المنطقة الشرقية، مشيرا الى أنه تم انجاز ما نسبته 22بالمائة حتى الآن، وما زالت تلك النسب في مرحلة العقد ويملك المقاول المنفذ للمشاريع الوقت الكافي لإتمامها.

وقال اللواء الحمزي: يتم احالة النزيلات السعوديات اللاتي ترفض عائلاتهن استلامهن بعد قضاء محكوميتهن إلى دار رعاية الفتيات للشؤون الاجتماعية، والتي تصل إلى ما نسبته 1 بالمائة رافضا الافصاح بشأن احصائية النزيلات السعوديات والأجنبيات في السجون والاصلاحيات لعدم ثبات الاعداد في الدخول والإفراج.

وعن رصد ملاحظات من هيئة وجمعية حقوق الإنسان على السجون، قال: أحترم كل ما يصدر من هاتين الجهتين والسجن مفتوح لهما ومرحب بهما، وكل ما يرد منهما يخضع للدراسة والتقييم ويؤخذ ما يتوافق مع الأنظمة السائدة بالمملكة، وذلك يعتبر التعاون المثمر مع هاتين الجهتين.

من جانبها، ناقشت ورش العمل في ختام الملتقى الأولى دور الضمان الاجتماعي في خدمة النزيل وأسرته، وأوضح مدير مكتب الضمان الاجتماعي بالمنطقة الشرقية سعيد القحطاني أن ما تم صرفه من الضمان على أسر السجناء في المنطقة (37,966,787) ريالاً والبالغ عددهم (1005) أسر شملت المعاشات الشهرية والبرامج المساندة، فيما يتم شهرياً صرف ما يقارب (18,739,039) ريالا بواسطة بطاقات الصراف الآلي، كما بلغ صرف مساعدات سنوية مقطوعة بعدد أفراد الأسرة تتراوح قيمتها ما بين (10,400 – 30,000) ألف ريال وتسديد فواتير الكهرباء بمبلغ (2,013,396) ريالاً.

نسير في هذه المشاريع بحسب توجيهات سمو وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف من أجل التكامل بين المديرية العامة للسجون مع اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم"تراحم"؛ بهدف التأهيل والإصلاح والتدريب بما فيها مشاريع المنطقة الشرقية

فيما تضمنت الورقة الثانية الصندوق الخيري والثالثة عرضا لتجارب إحدى لجان تراحم والرابعة دور الاعلام في دعم مسيرة "لجنة تراحم" والتوعية ببرامجها ورسالتها قدمها الاعلامي صلاح الغيدان، والذي سلط الضوء على دور الإعلام في دعم مسيرة "لجنة تراحم" والتوعية ببرامجها ورسالتها، مؤكدا على دور اللجنة والاعلام في دعم السجين بعيدا عن الجرم الذي ارتكبه، والعمل على نشر ثقافة قضاء العقوبة وليس السجن بمفهومه المظلم، مطالبا بتطبيق الاحكام البديلة في السجون للحد من التكدس واختيار سفراء اللجان المؤثرين في شبكات التواصل الاجتماعي.

وتناول الغيدان مقارنة بين الاعلام الجديد والاعلام التقليدي، مبينا ان مغرداً واحداً يتابعه اكثر من اربعة ملايين متابع، وهذا ضعف ما يوزعه الاعلام الورقي على مستوى الخليج، مؤكدا على دور الاعلام الجديد في خدمة كثير من القضايا وتسليط الضوء عليها وتوجه بوصلة الراي العام اتجاهها.

واشار الى ان الاحصائيات توضح ان 45 بالمائة من إيرادات تويتر هي من المملكة و 42 بالمائة من مستخدمي الإنترنت السعوديين مسجلين في تويتر، وان المملكة الدولة الأكثر نمواً في العالم من حيث عدد المستخدمين للشبكات التواصل، الى جانب وجود 7.7 مليون مستخدم لتويتر من المملكة و4 من كل 10 سعوديين يستخدمون الإنترنت لديهم حساب في تويتر، فيما بلغ 76 بالمائة من مستخدمي تويتر يتصفحون من أجهزتهم الذكية.

يذكر أن الملتقى اشتمل على عدة جلسات وورش عمل كما شهد مناقشة البرامج والأنشطة المقدمة للنزلاء والمفرج عنهم وأسرهم، وعلى عدد من الموضوعات ذات الصلة بالبرامج والخدمات المقدمة إلى الفئات التي ترعاها اللجنة وآلية تطوير برامج اللجنة وطرح التجارب الناجحه للجان في المناطق والمحافظات؛ لتستفيد اللجان من تجارب بعضهم البعض، وطرح الاستدامة المالية وتأثيرها على برامج لجنة تراحم ومناقشة دور الإعلام في توجيه برامج تراحم، وسلط الملتقى الضوء على البرامج النسائية في اللجنة الوطنية، وتم توقيع اتفاقية مع دار اليوم للصحافة والنشر كراع إعلامي للجنة تراحم بالمنطقة الشرقية، واتفاقية أخرى مع جامعة الملك فهد للبترول والمعادن كراع علمي للجنة بالمنطقة.

8 جهات أعدت لائحة معاقبة "ضارب زوجته"

المصدر: جريدة الوطن الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 أبريل 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=185135&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى

قال مدير عام الحماية في وزارة الشؤون الاجتماعية الدكتور محمد الحربي لـ"الوطن" إن 8 جهات شاركت في وضع لائحة تنص على معاقبة الرجل في حال ضرب زوجته، وهي وزارات الشؤون الاجتماعية، والعدل، والصحة، والداخلية، والتربية والتعليم، إضافة إلى هيئة حقوق الإنسان، وجمعية الملك خالد، وبرنامج الأمان الأسري، وذلك برئاسة هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وأضاف أن الجهة المختصة بتنفيذ العقوبات وزارة العدل ممثلة بالمحاكم، ولها الخيار في استئناف التقارير التي تعدها الحماية الاجتماعية.

وأوضح الحربي أن القرار سيكون حسب ما يقرره القاضي، ووحدات ولجان الحماية الاجتماعية المشكلة من عشر جهات تتولى مسؤولية دراسة وتشخيص المشكلة، والرفع بتوصياتها للحاكم الإداري بالمنطقة.

وأشار إلى أن وحدات ولجان الحماية تعمل على الإصلاح أولا، فإذا استنفدت الحلول الودية تحال القضية للحاكم الإداري، ومن ثم للمحكمة المختصة.

وكشف الحربي أن الوزارة خصصت مركزا لتلقي البلاغات على الرقم 1919، وهو يعمل 24 ساعة على مدار الأسبوع، كذلك أنشأت آخر للاستشارات الاجتماعية برقم مجاني 8001245005 يعمل على فترتين، الصباحية من 9-12، ويستقبل الاتصالات أخصائيات مؤهلات، والمسائية يستقبل البلاغات فيها مستشارون من 6-9.

وكشف مدير عام الحماية في وزارة الشؤون الاجتماعية أن الوزارة تعاقدت مع مدينة الملك عبدالعزيز لإجراء دراستين الأولى "الاستراتيجية الوطنية للتصدي للعنف"، وتطبق على مدى عشر سنوات، والثانية "الوسائل التوعوية المناسبة لحماية الأسر من الإيذاء".

وأضاف أن الوزارة تنفذ حاليا حملات توعوية للوقاية من العنف الأسري في جميع المناطق، لأن فلسفة العمل الحمائي وقائية بالدرجة الأولى.

وفد "السياحة" يطّلع على برامج حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 أبريل 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140417/Con20140417693023.htm

خالد البلاهدي (الدمام)

اطلع وفد من فرع الهيئة العامة للسياحة والآثار بالمنطقة الشرقية يتقدمهم مدير الفرع المهندس عبداللطيف بن محمد البنيان على أبرز أنشطة فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية وأقسامه ووحداته المختلفة ومهامها المتعددة، جاء ذلك خلال الزيارة التي قام بها الوفد الى الفرع وكان في استقباله عضو مجلس الهيئة والمشرف العام على فرع الهيئة بالمنطقة الشرقية عبدالله بن صالح السهيل وبعض من منسوبي هيئة حقوق الإنسان.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"محتسبون" يتجمعون أمام "الديوان الملكي" للمطالبة بوقف خطوات "التغريب"!

المصدر: جريدة الحياة الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 أبريل 2014م
اضغط هنا

الرياض - عيسى الشاماني
شهد مقر الديوان الملكي السعودي في الرياض أمس تجمعاً جديداً لمجموعة من المحتسبين سعياً للقاء المسؤولين، بهدف المطالبة بوقف خطوات «التغريب» المتسارعة تجاه المرأة والمجتمع والرجوع إلى الشريعة - على حد قولهم -.
ورصدت «الحياة» ميدانياً تجمع المحتسبين منذ ساعات النهار الأولى أمام مقر الديوان الملكي حتى مغرب أمس. وجاء على قائمة مطالبهم رفض إدراج مادة التربية البدنية في مدارس البنات، التي أقرها مجلس الشورى أخيراً.
وقال أحد المحتسبين (فضل عدم الكشف عن هويته) لـ«الحياة» إنهم قدموا لملاقاة المسؤولين والتحدث معهم حول بعض القرارات التي تعتبر خطوة أولى باتجاه ما سماه بـ«التغريب». وهاجم من وصفهم بـ«الليبراليين» باعتبارهم يروّجون لأفكار تسعى إلى تغريب المجتمع - على حد وصفه -، موضحاً أن على رأس قائمة مطالبهم تبيان خطورة إضافة مادة التربية البدنية للبنات.
وكان مجلس الشورى أقر توصية بغالبية 92 عضواً، تطالب وزارة التربية والتعليم بإضافة مادة التربية البدنية في مدارس البنات بمراحلها كافة.
وتناقلت مواقع التواصل الاجتماعي وعلى رأسها «تويتر» مقاطع فيديو للمحتسبين المتجمعين أمام الديوان، من بينها مقطع لشخص يدعى فوزي الصبحي انتقد قرار مجلس الشورى. وسبق أن شهد مقر الديوان الملكي تجمعاً قبل نحو عامين لمن يصفون أنفسهم بـ«المحتسبين» لتبيان خطورة السماح للمرأة بقيادة السيارة.

"نزاهة": "مجمع الأمل" تجاهل توجيهات "الإمارة" بتنويم "أبو ملعقة"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 أبريل 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أوضح مصدر في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) أمس أن الهيئة تابعت ما تناقله عدد من الصحف المحلية من تصريحات وردود منسوبة إلى مسؤولين بمجمع الأمل الطبي للصحة النفسية في مدينة الرياض، بعد رصد مخالفات فساد وتبديد للمال العام واستغلال النفوذ الوظيفي والإداري، مؤكداً أن ما ذكر على لسان المسؤولين بالمجمع عن تعاطف موظفي الهيئة مع موظفين مقصرين بالمجمع عار عن الصحة.

وقال المصدر إن تعاطف موظفي الهيئة مع عدد من موظفي المجمع المقصرين واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي من المقصرين لتهديد زملائهم بحضور موظفي الهيئة، وتبني آرائهم، وما أورده المسؤولون بالمجمع من أن بيان الهيئة تم تداوله في مواقع التواصل الاجتماعي قبل صدوره رسمياً من الهيئة، فإن الهيئة تؤكد عدم صحة ذلك إطلاقاً.
وأفاد بأن الهيئة تحتفظ بحقها إزاء اتهام موظفيها بما يخالف الحقيقة، أما في شأن ما ذكرته إدارة المجمع من أن بيان «نزاهة» لم يشكك في عمل المجمع فحسب بل شكك في جهات حكومية أخرى، فإن الهيئة تود أن تؤكد أن مباشرتها لاختصاصاتها لا يبنى على الشك، موضحاً أن عمل «نزاهة» يتسم بالحيادية واستخدام الأدلة والقرائن.
وأشار إلى أنه بالنسبة إلى موضوع نقص الأدوية في المجمع، وقيام الأطباء بالعمل في العيادات الخاصة، وتدني مستوى النظافة والصيانة وتبرير الإدارة، فإن الهيئة تستغرب صدور ذلك من المسؤولين في إدارة المجمع، على رغم أن من صميم مسؤوليتهم متابعة الأطباء وتنويم المرضى والعناية بهم وتوفير الأدوية ومتابعة أعمال الصيانة والنظافة.
ولفت إلى أن ما ذكرته الإدارة يعتبر تنصلاً وهرباً من المسؤوليات، ودليلاً على وجود خلل وفشل في إدارة المجمع يستدعي التدخل والإصلاح والمعالجة عاجلاً.
وقال المصدر: «إن ما نشر في وسائل الإعلام من أن المريض المتهم بقتل أحد المقيمين كان يراجع المجمع في محاولة لتنويمه، فالمريض سبق تنويمه بالمجمع أربع مرات، وآخر زيارة له لقسم الإسعاف كانت العام الماضي».
وأضاف: «إن إمارة منطقة الرياض سبق أن أصدرت أمرين بإدخال المذكور إلى المجمع وعلاجه مع رفع تقرير عن حاله الصحية، إلا أن إدارة المجمع تجاهلت الأمر». وأشارت إلى أن علاج المريض يتم من خلال عيادة الطب المنزلي وهو ما لم يثبت للهيئة، ما أدى إلى تدهور حاله الصحية، وهو ما يعد سبباً في الجريمة التي هزت المجتمع.
كما تُبين الهيئة للعموم أن ما ذكر عن غضب أحد موظفيها أثناء حضوره إلى المجمع لمقابلة مديره الذي لم يكن موجوداً عارٍ عن الصحة، إذ قام مساعد مدير المجمع للخدمات المجتمعية بتوفير الوثائق التي طلبتها الهيئة بحضور مساعد المدير للخدمات الطبية.
وذكر أن الهيئة إذ توضح ما ذكر لعموم المواطنين فإنها تنطلق من مبدأ الشفافية لملاحقة الفاسدين والمهملين ومستغلي المناصب والمقصرين في أداء واجباتهم.

وزير الصحة: "بدل العدوى" حق لمنسوبي الصحة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 أبريل 2014م
اضغط هنا

جدة - «الحياة»
أعلن وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة عن شروع وزارته في العمل على موضوع «بدل العدوى» لمنسوبي الصحة، مؤكداً أن الوزارة حريصة جداً على حقوق الموظفين وتتابع كل قضية تخصهم، قائلاً: «إنني شخصياً أتابع موضوع بدل العدوى وإن شاء الله لا تضيع حقوقهم».
وشدد الربيعة خلال افتتاحه صباح أمس، اللقاء التشاوري الخامس الذي تستضيفه مديرية الشؤون الصحية في محافظة جدة على أهمية تفعيل جميع برامج الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية التي سعت الوزارة لتطبيقها على أرض الواقع في مستشفياتها ومراكزها الصحية المنتشرة كافة بجميع محافظات ومناطق المملكة من أجل تقديم خدمات صحية مميزة لجميع المواطنين، مبيناً أن المشروع الوطني للرعاية الصحية المتكاملة والشاملة يستهدف تقديم الخدمات الصحية للمواطنين بجودة عالية تحقيقاً لمبدأ العدالة وشعار «المريض أولاً». وشدد على أهمية اللقاءات التشاورية التي حرصت وزارته منها على التشاور المستمر بين قيادات الوزارة والمسؤولين فيها حول جميع القضايا الصحية والإدارية بما يخدم الصالح العام.

وبحث وزير الصحة في مستهل اللقاء في اليوم الأول مستجدات الجودة وتطبيقاتها، مستجدات برامج الصيانة والجدول الزمني لطرح العقود والخطة التنفيذية، برامج التحويل إلى التشغيل الذاتي وسياساته وإجراءاته وأثر ذلك على الوظائف الشاغرة، كما ناقش مستجدات إدارة الأسرة، عمل مركز الخدمة 937 ومعوقات تطوير الخدمة، إضافة إلى برنامج إحالتي وبرنامج تطوير الطوارئ.

وحول اللقاء التشاوري، قال: «إن الوزارة تتبع نهج العمل المؤسسي بالقرار الجماعي، وأنها منذ خمسة أعوام تنفذ برامج عدة تحت مسمى (البرنامج التشاوري السنوي) وتهتم بكل المواضيع التي تهم وزارة الصحة والمواطن، ويتم وسيتم التركيز على الرعاية الصحية، الصيدلانية، برامج الجودة، كيفية كسب رضى المريض، إضافة إلى تطوير الصيانة في المستشفيات، مشاريع الوزارة والتي من المتوقع أن تفتتح خلال هذا العام والمقبل، عملية تسريع تشغيل هذه المشاريع، التدريب على تحسين أداء الممارس الصحي، وكيفية تحسين إنتاجية وزارة الصحة وهذه أبرز المحاور التي ستتم مناقشتها»، لافتاً إلى أن الوزارة لا تعمل بقرار وزير وإنما بقرار مؤسسي من قياداتها.

وأشار إلى أن مستشفى الولادة الجديد بمجمع الملك عبدالله في جدة اعتمد، وسيوفر ألف سرير، إضافة إلى مشاريع مستشفيات جديدة سواء في مكة المكرمة تحوي ٥٠٠ سرير، ومشروع جديد يقع شمال جدة يحوي نفس العدد.

وأضاف: «الوزارة منذ 1430هـ لديها مشاريع أكثر مما كانت عليه في السابق وستتضاعف مرتين ونصف، وتم حتى الآن تدشين 79 مستشفى في جميع مناطق السعودية، إضافة إلى البرج في مستشفى الملك فهد بجدة ويحوي 300 سرير، كما يطبق في مكة مشروع مستشفى الشرائع، ورسي المشروع وهو مستمر في مناطق كبيرة وله ميزات كثيرة لكل مريض غرفة خاصة وسيعمل لأهالي مكة وليس للحجاج والمعتمرين، والمعايير العالمية استخدمت في تصميمها من ناحية مكافحة العدوى ووسائل السلامة للمرضى داخل المستشفى، ومعايير أمنية تستخدم الكود الأميركي في تصميمه، وذلك طبق المواصفات الحديثة في العالم».

الحياة AL HAYAT

• ملتقى» يحذّر من • التربية السلطوية» للفتيات اليتيمات

المصدر: جريدة الحياة الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 أبريل 2014م

اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب

دعا ملتقى «الفتيات الجامعيات في الدور الاجتماعية في المملكة»، إلى دعم الفتيات ذوات الظروف الخاصة، من خلال «تأهيل الكوادر المشرفة عليهن في الدور الإيوائية، وتجنب التربية السلطوية على فتيات الدور»، مؤكداً أهمية عقد «شراكات مجتمعية مع إدارات التربية والتعليم، لتحسين النظرة إلى هذه الفئة، وترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية للإعلام، عبر مواقع التواصل الاجتماعي الحديث».

وأوضحت مشرفة الخدمات النفسية في مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي في المنطقة الشرقية نورة العتيق، أن «الحاجة التي ينبغي أن يجسدها العاملون في المجتمع مع الفتيات من ذوات الظروف الخاصة في سلوكهم وأنماط تصرفاتهم، تقوم على إشعارهن بأن القبول سينعكس إيجاباً على شعورهن بالطمأنينة والأمان، ويعمق ثقتهن بأنفسهن وفي المجتمع من حولهن، التي غالباً ما يفتقدها الأيتام».

وأشارت العتيق، إلى أن «الإحساس بالنبذ وشعور الفتيات بأنهن غير مرحب بهن في المجتمع الذي يعشن فيه، سيولد لديهن نوعاً من الشعور بالذنب، ويرافقه إحساس عميق بالقلق، ومن هنا تحاول أن تنسج لنفسها وحولها أوهاماً وأسباباً خيالية بعيدة عن الواقع، وهذا يترك آثاراً سلبية على صحتهن النفسية»، مضيفة «ينبغي أن نعلق حاجة القبول في مسألة اليتيم ذاته، وليس أفعاله، وألا نجعل من تصرف اليتيم معياراً لمدى قبوله ورفضه، فالآباء والأمهات يتقبلون أطفالهم لذواتهم، وليس لأفعالهم».

ودعت إلى «التعامل مع الفتيات على أساس أنهن أعضاء فعالون ومؤثرون، لديهن قدرات وخبرات شخصية تحترم، والحذر من إطلاق الأحكام السلبية المتعجلة على الفتيات، وأن نتجنب إيذاءهم، حتى لا نضرّ بالصحة النفسية، وعدم التسرع في إطلاق الأحكام عليهن وخصائصهن ومستقبلهن، لأن شخصيتهن في نمو مستمر، ومراعاة القدوة، لأنهن

شغوفات بالتقليد، والتقمص يرفع من نسبة مشاركتهن مع المجتمع»، مستشهدة بدراسات علمية أجريت على ذوي الظروف الخاصة، أوضحت أن «المربية تقوم بدور كبير في بناء شخصية الفتيات، ويأخذن كثيراً من السلوكيات من المشرفة».

وأضافت إن «علماء النفس يرون أن كثيراً من الانحرافات السلوكية للفتيات تعود إلى فشل الكوادر المشرفة على تربيتهن»، محذرة من «التربية السلطوية أو التسلطية، لتأثيرها البالغ على شخصية الفتيات بشكل عام واليتيم خصوصاً، لأنها تولد إحساساً بالضغط لدى الفتيات، وتؤدي إلى الكبت».

بدورها، أكدت مديرة دار التربية الاجتماعية في الإحساء نوال المنقور، ضرورة «الشراكة المجتمعية التي لن تتحقق إلا بتكامل الأدوار بين الدور الإيوائية وقطاعات المجتمع المختلفة: الرسمية وغير الرسمية، وتستند إلى الواقع وتعمل على زيادة الوعي والإدراك بكل أبعاد معاناة اليتيم واحتياجاته النفسية والاجتماعية، والوصول إلى حلول احترافية بعيدة عن الاجتهادات الفردية».

من جهتها، علقت عضو مجلس الشورى الدكتورة هيا المنيع، على المسؤولية الاجتماعية للإعلام، قائلة: «تقتضي منهم الاهتمام بقضايا الأيتام من ذوي الظروف الخاصة، إذ أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي اليوم من المؤسسات المهمة التي تقوم بدور حيوي في تربية النشئ وإكسابهم عادات وسلوكيات صحيحة وأداة مهمة من أدوات التغيير الاجتماعي، وما يؤكد أهمية الإعلام الاجتماعي زيادة أعداد المتعاملين معه، وبخاصة في المملكة، إذ تؤكد الأرقام أن السعودية من أكثر مستخدمي «تويتر» والمدونات الإلكترونية عربياً، ما يعني ضرورة التخطيط لتوظيف الإعلام الجديد، لتعديل الاتجاهات غير الإيجابية نحو هؤلاء الأيتام».

واستعرضت مديرة مشروع نادي «سماي» التدريبي آمال الفايز، العوامل التي تسهم في نجاح البرامج المقدمة لذوي الظروف الخاصة.

وقالت: «بعد العمل مع فتيات الظروف الخاصة، ودرس أوضاعهن النفسية والسلوكية لمدة 7 أعوام، وتطبيق برنامج تأهيلي لـ70 فتاة، لمدة تزيد عن 5 أعوام، توصلنا إلى عدد من الخلاصات المتعلقة بنجاح أي برامج تأهيلية أو تطويرية تقدم لهن، مثل الوعي بمواصفاتهن النفسية والاعتقادية، وطبيعة البرامج والأنشطة ومرونتها، وجودة اختيار الكادر الذي يقدم البرنامج».

الشؤون الاجتماعية تبرم عقداً ب17 مليوناً لتأمين الرعاية التأهيلية المنزلية للمعوقين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 أبريل 2014م
http://www.alriyadh.com/927773

الرياض –واس

أبرمت وزارة الشؤون الاجتماعية، ممثلةً في وكالة الرعاية الاجتماعية والأسرة، عقداً مع جمعية عنيزة للتنمية والخدمات الإنسانية يختص بتوفير الرعاية الصحية التأهيلية المنزلية للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مراكز التأهيل الشامل للذكور والإناث في عدد من مدن المملكة، وذلك بقيمة إجمالية بلغت 17 مليوناً و 648 ألفاً و256ريالاً. وأوضح مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي بالوزارة خالد بن دخيل الله الثبيتي، أن هذا البرنامج يأتي امتداداً لمشروعات الوزارة وبرامجها من أجل تحقيق كل ما من شأنه خدمة الفئات التي ترعاها الوزارة لتأمين الرعاية الصحية التأهيلية المنزلية لذوي الإعاقة في كل من:(المجمعة وتبوك والجوف وعرعر والرس)، إضافة إلى تعهد المتعاقد بتنفيذ وإتمام جميع الأعمال المبينة في العقد، وذلك خلال مدة لا تتجاوز 24 شهراً، مفيداً أن ذلك يأتي تحقيقاً لمبدأ المسؤولية الاجتماعية بين الوزارة والقطاع الخاص لخدمة هذه الفئة من ذوي الإعاقة وتذليل كافة العقبات التي تواجههم. يذكر أنه تم طرح هذا البرنامج في منافسة عامة تقدمت

لها عدد من الجهات ورسي المشروع على جمعية عنيزة للتنمية والخدمات الإنسانية بغرض القيام بتلك الأعمال وتنفيذها وإتمامها.

"العنف الأسري" يتصدر استشارات مركز يُسر

المصدر: جريدة الرياض الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 أبريل 2014م
http://www.alriyadh.com/927789

مكة المكرمة - جمعان الكناني

كشفت رئيسة مركز يُسر النسائي للاستشارات الأسرية التابع لميثاق الشراكة المجتمعية المكون من "إمارة منطقة مكة المكرمة، الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة، جمعية مراكز الأحياء" الدكتورة هيفاء فدا، بأن "قضية العنف الأسري" تتصدر القضايا والمشكلات العائلة بمكة المكرمة، وأرجعت ذلك لعدد الاستشارات التي وردت للمركز والبالغة 2270 استشارة أسرية.

مؤكدة بأن مسيرة المركز مستمرة في منهجها في تقديم الاستشارات الأسرية الزوجية والتربوية والقانونية والنفسية مجانا، لتحقيق الأمن والاستقرار الأسري من منظور إسلامي، وتتطلع فدا إلى تطوير وتنويع الخدمات التي يقدمها المركز وتحويل مركز يُسر النسائي إلى أول مركز ثقافي حضاري في مكة المكرمة، بأن يكون محضنا علميا ثقافيا تربويا يحتضن الأسر المكية بكافة أطيافها ومراحلها العمرية المتباينة.

مشيرة إلى أن المركز تبنى هذا العام "قضية المراهق" في ملتقاه السنوي الثاني للبناء الأسري، تحت عنوان "المراهق الذكي"، منوهة بأن خططها المستقبلية للمركز تتمثل في إنشاء مركز للأبحاث يختص ببحث المشكلات الأسرية وتحليلها وايجاد الحلول لها، فالمشكلات الأسرية تختلف من مدينة لأخرى تبعا للبيئة والمجتمع المحيط بها.

وأرجعت المستشارة الأسرية غادة المعطاني، أسباب تنامي "قضية العنف الأسري" إلى فقد الحوار الأسري، داعية المعنفات إلى ضرورة اللجوء للمراكز المتخصصة في الاستشارات الأسرية، فالعنف يزيد بالصمت ويصبح حالة مرضية مجتمعية تؤثر على التنمية الوطنية.

وقالت رئيسة قسم الاستشارات الأسرية بالمركز صباح صالح جمال: "إن المركز من خلال الاستشارات يسعى إلى حماية الأسرة من التفكك، والمساعدة في حل المشكلات والحد من ظاهرة الطلاق والقضاء على مظاهر العنف بالإضافة إلى تدريب وتثقيف المرأة المكية وزيادة وعيها بما لها من حقوق وما عليها من واجبات، مشيرة إلى أن المركز قدم 2270 استشارة أسرية، و 55 دورة تدريبية وأكثر من 70 جلسة صلح ناجحة، وأضافت جمال بأن المركز يعد أول مركز يقدم مشروع القرض الحسن للمطلقات والأرامل وذوات الظروف المادية المتدنية، كما خصص المركز حجرة لزيارة الطفل المحضون في حال عدم وجود مكان ملائم لزيارته.

لافتة إلى أن المركز استضاف الدكتور جاسم المطوع على مدى يومين، كما يستضيف اليوم البروفيسور طارق الحبيب، ضمن فعاليات الملتقى بمقر الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة، مخاطبا المراهقين والمراهقات حول سمات "المراهق الذكي" الذي يحرص على تنمية مهاراته والتخطيط لمستقبله، البارع في علاقاته وحل مشكلاته منجزا مبادرا مسؤولا متوازنا.

اجتماع "الصحة العالمية" و"اللجنة الوطنية للأمراض المعدية" يؤكد:

إجراءات المملكة ضد "كورونا" تتماشى مع طبيعة ونمط المرض

المصدر: جريدة الرياض الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 أبريل 2014م
http://www.alriyadh.com/927811

الرياض - محمد الحيدر

عقد عدد من أعضاء اللجنة الوطنية للأمراض المعدية وخبراء من منظمة الصحة العالمية اجتماعاً أمس الأول الثلاثاء عبر الهاتف عن طريق الأقمار الصناعية "تيلي كوم"، لاستعراض حالات "كورونا" التي ظهرت في محافظة جدة، وتم التأكيد على أن الإجراءات التي اتخذت بالمملكة تتماشى مع طبيعة ونمط المرض.

وأشار أعضاء اللجنة إلى أن هناك تنسيق دائم ومستمر بين اللجنة العلمية ووزارة الصحة من جهة ومنظمة الصحة العالمية من جهة أخرى، حيث تقوم الوزارة واللجنة بتزويد المنظمة بكل ما هو مستجد، كما سيتم الإعلان عن أي مستجدات تهم المجتمع والعالم.

وتم توجيه دعوة لخبراء المنظمة لحضور اجتماع تشاوري مجدول نهاية الشهر الحالي في 28- 29 أبريل في الرياض.

كما قامت الوزارة بتزويد المنظمة في جنيف بالحالات المسجلة، حيث تم منذ منتصف مارس 2014 تشخيص سبعة وثلاثين حالة ايجابية لفيروس كورونا في خمس مستشفيات بمحافظة جدة بعد فحص (2517) عينة لمرضى ومخالطين، ولا زال العمل جارياً لإجراء المزيد من الفحوصات للحالات المشتبه بها وللمخالطين، علماً بأنه سجلت حالتين أخرى في المحافظة قبل هذا التاريخ.

وذكرت أنه تم تسجيل (21) حالة من العاملين الصحيين منهم (15) بدون أعراض، و(9) حالات يعتقد إصابتهم من المجتمع، وست حالات لمخالطين للمرضى وحالة واحدة لمخالط منزلي، ولا توجد لديه أعراض حسب النتائج للتقصي الوبائي بهذا التاريخ، ومن مجموع الحالات المسجلة بمحافظة جدة توفي (سبعة) مرضى، وسجلت الحالات حسب موقع إصابتهم الأول ومصدر العدوى.

وأضافت الوزارة أنه سيتم تحديث المعلومات وتأكيد ربط الحالات بعد إجراء الفحص الجيني لترابط الفيروس وكذلك سيتم فحص مستوى الأجسام المضادة لدى الحالات المكتشفة.

لجنة الأسرة شددت على اعتباره جريمة تستوجب المسؤولية الجزائية والمدنية التأديبية

الشورى يناقش مقترحاً لتشريع نظام يكافح التحرش بين الجنسين.. الاثنين المقبل

المصدر: جريدة الرياض الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 أبريل 2014م
http://www.alriyadh.com/927831

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

حدد مجلس الشورى يوم الاثنين المقبل موعداً لمناقشة التقرير المعد من لجنة الأسرة والشباب على المقترح الخاص بتشريع نظام لمكافحة التحرش بين الجنسين، المقدم من عدد من الأعضاء.

لجنة الأسرة وحسب مصادر "الرياض" أوصت بعد مناقشتها للمقترح بملاءمة دراسته وتنتظر فقط موافقة المجلس على توصيتها لتنتقل بعد ذلك إلى مرحلة الدراسة الشاملة والتي يتم خلالها استضافت ممثلين للجهات ذات العلاقة ومختصين وغير ذلك، او تتوقف في حال رفض الشورى التوصية.

وأوضح تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب أن المشروع المقترح يرمي إلى أهداف نبيلة متعلقة بحماية الأعراض وفق مانصت عليه الشريعة الإسلامية، وأشارت إلى إنه مع وجود أنظمة وتشريعات جزائية وتدابير وقائية في بعض الجهات يعمل فيها في المملكة مثل نظام الحماية من الإيذاء، لكنه لا يغطي بعض الجوانب التي يغطيها نظام الحماية من التحرش، إضافة إلى أن الحاجة للتركيز على هذا الموضوع أصبحت ضرورية للتعامل مع حالات قد تطرأ، حتى لا تتحول إلى ظاهرة يصعب السيطرة عليها مستقبلاً.

توصية بملاءمة دراسة نظام يجرِّم التسول و يردع ممارسيه وممتهنيه

وترى لجنة الأسرة أن العمل على سن نظام لمكافحة التحرش من الجنسين يقوم بتعريف التحرش باعتباره جريمة تستوجب المسؤولية الجزائية والمدنية التأديبية ويعزز حماية حقوق الإنسان والحفاظ على خصوصيته وكرامته، أصبح أمراً ملحاً ولذلك أوصت بملاءمة دراسة المقترح المعروض على المجلس من عدد من الأعضاء.

وفي خطوة للتصدي إلى ظاهرة التسول، تعرض لجنة الشؤون الاجتماعية في جلسة الشورى التي ستعقد الثلاثاء المقبل، تقريرها بشأن مقترح الدكتور سعد مارق والدكتور ناصر الشهراني، لتشريع نظام لمكافحة التسول، وقد أوصت اللجنة بملاءمة دراسة المقترح.

وبينت اللجنة في تقريرها أنها اجتمعت مع مندوبين من وزارة الشؤون الاجتماعية وناقشتهم في مقترح مكافحة التسول واتضح لها أن هذه الظاهرة في تنامي وازدياد مطرد ولابد من سن تدابير وأنظمة تحد من هذا الازدياد في ظل عدم وجود نظام قائم حالياً يردع ممارسي وممتهني التسول.

وأشارت لجنة الشؤون الاجتماعية إلى أن مشروع خطة التنمية العاشرة المقترح طالب بإيجاد نظام لمكافحة هذه الظاهرة وبات من الضروري تسريع العمل على إصدار نظام يعالج ويجرم هذا السلوك للآثار الخطرة المترتبة عليه من استغلال الأطفال والنساء وذوي الإعاقة الذي قد يعد شكلاً من اشكال الاتجار بالبشر، إضافة إلى لما فيها من تغطية لممارسة الرذيلة وترويج المخدرات.

التصويت على مشروع اتفاق توظيف العمالة المنزلية بين المملكة والفلبين.. الثلاثاء

من ناحية أخرى يصوت مجلس الشورى الثلاثاء على مشروع اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية بين وزارة العمل في المملكة ووزارة العمل والتوظيف في جمهورية الفلبين، بعد ان يستمع إلى وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية تجاه ملحوظات الأعضاء وآرائهم بشأن الاتفاق.

ويناقش المجلس تقرير اللجنة الخاصة بشأن دراسة مشروع نظام حماية اللغة العربية في المملكة، المقدم من الدكتور سعود السبيعي.

مستشار أسري: أطفالنا رهائن لمعتقدات الأفلام المدبلجة وسلبية مضامينها

المصدر: جريدة المدينة الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 أبريل 2014م
اضغط هنا

أحمد الشهري – الدمام
حذرالمستشار الأسري الدكتور خالد الحليبي من أفلام الرسوم المتحركة وقال: إن الوطن العربي يعتمد على أفلام للرسوم المتحركة غير منضبطة بثقافتنا» وأن كل ما يوجه لأبنائنا مدبلج، و 70% منه منتج أمريكي بمعتقداتها وأفكارها ومنطلقات من ينتجها. والبقية أنتج بين اليابان وكوريا. ووجه حديثه للآباء قائلا:»نحن لا نربي أبناءنا، بل يربيهم معنا كثيرون مثل التلفزيون ووسائل التقنية كالألعاب ووسائل التواصل الاجتماعي» وهي تشكل خطورة على مستقبل الأبناء حيث أصبحنا رهينة لمعتقدات الآخرين.لافتا إلى خطورة ما يتعرض له الأطفال من مضامين سلبية في أفلام الكرتون . وتطرق الحليبي إلى الذكاء العاطفي وقال: إنه لو أعطى الانسان نفسه فقط 6 ثوانٍ قبل أن يصدر رد فعل منه، لكفى الانسان نفسه «شر لا يمكن التنبؤ به». وإن الذكاء العاطفي يتلخص في كيف يدير الإنسان مشاعره وكيف يتمهل في اتخاذ القرار. ولو أتقن الإنسان هذا التحكم لأغلقت السجون أبوابها. مبينا أن الـ 6 ثوانٍ قد تقي الانسان بإرادة الله شر الوقوع في جرائم كثيرة مثل جريمة «القتل». مؤكدًا أن عددًا من حالات القتل وقعت بسبب رد فعل متسرع. جاء ذلك في محاضرة حول التسرع في ردود الفعل ألقاها في مركز سايتك في مدينة الخبر خلال ملتقى «نرعاك» الثاني الذي يهدف إلى دعم أمن واستقرار المجتمع من خلال استقرار الفرد والأسرة.

التخيفي: إلزام ÷القطاع الخاص× بالتأمين الطبي على العاملات ومن تعولهم

المصدر: جريدة المدينة الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 أبريل 2014م
اضغط هنا

حسن الناشري - جدة - تصوير - إبراهيم عسيري
كشف لـ «المدينة « وكيل وزارة العمل فهد التخيفي أن التأمين الطبي للعاملة السعودية سيكون إلزامي على جميع الشركات المخولة بالتوظيف إضافة لمن تعولهم الفتاة شرعًا، مشيرًا أن الشركات التي لم تلتزم بذلك سيتم معاقبتها وفق شروط وأنظمة

وزارة العمل، كما أعلن التخيفي عن مشروع سينطلق قريبًا يسمى»المرصد» وهو مشروع لتنظيم سوق العمل من ناحية من خلال أعداد قاعدة بيانات متكاملة لطالب العمل تتضمن السجل المدني والمدرسة والجامعة المتخرج منها طالب العمل، إضافة لمكان الميلاد. وأضاف أن جميع الجهات مشاركة فيه من وزارة العمل والداخلية وعدة جهات أخرى.
وعن موافقة ولي الأمر لتوظيف طالبة العمل قال التخيفي ليس من الضروري وجود موافقة لعمل الفتاة في القطاع الخاص من قبل ولي الأمر، معللًا بذلك أن المرأة السعودية لايمكن أن تخرج من منزل ذويها دون موافقتهم أو معرفتهم لذلك لايوجد شرط يتطلب موافقة لولي الأمر.
واضاف: أن التوظيف ليس من مسؤولية وزارة العمل فقط وإنما الخدمة المدنية والقطاعات الأخرى جميعها مسؤولة، وقال البعض ينظر أن عمل المرأة في المستلزمات النسائية فقط وإنما في القطاعات القيادية في بعض قطاعات العمل الخاص، وقال التخيفي إلى الآن لم ننجح في توظيف المستلزمات النسائية إلا إذا حلت آخر امرأة سعودية مكان آخر وافد في السوق السعودي.
وعن تأنيث المحلات النسائية بشكل كامل قال التخيفي بنهاية عام ١٤٣٧سيكون هناك إحلال كامل لجميع الوظائف النسائية، مع إلزام الشركات بتوفير التأمين الطبي لجميع الفتيات.
جاء ذلك خلال توقيع مبادرة عبداللطيف جميل أمس اتفاقية مع ٣٢ شركة سعودية لتوظيف ٥٣٠٠ فتاة سعودية في مجالات متعددة خلال العام الجاري، أمس بمقر الشركة بجدة بحضور عدد من المهتمين ورجال الأعمال.
من جانبه أوضح عبدالرحمن الفهيد مديرعام باب رزق جميل، أنه ولله الحمد تم توفير عشرات الآلاف من فرص العمل، وذلك ضمن الأهداف التي وضعتها الإدارة العليا لتوظيف ما يزيد عن٢٠ ألف سيدة سعودية في هذا العام ٢٠١٤
من جانبها أوضحت رولا باصمد مديرعام أول التوظيف النسائي في باب رزق جميل أن هذه الخطوة جاءت استجابةً لتوجيهات وزارة العمل في توفير فرص عمل للسيدات حسب متطلبات القطاع الخاص، مشيرة أنه تم توقيع عقد مع 32 شركة بهدف توفير 5300 فرصة عمل.
وأضافت أفراح موسى مشرفة التوظيف النسائي بمنطقة مكة المكرمة إلى أن هذه الشركات التي سيتم التوقيع معها وضعت لشغل هذه الوظائف برواتب مجزية للسيدات السعوديات وتفاوتت المؤهلات المطلوبة حسب كل فرصة عمل.

استقبل وفد الهيئة العالمية لأطباء عبر القارات

فيصل بن عبدالله يشدد على تسهيل التواصل مع معتقلينا بالعراق

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 أبريل 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140417/Con20140417692797.htm

واس (الرياض)
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدالله بن عبدالعزيز رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي بمكتب سموه في الهيئة بالرياض أمس عبد الرحمن بن حسن الجريس محامي المعتقلين السعوديين في العراق يرافقه عدد من أهالي المعتقلين.
وقدم في بداية اللقاء المحامي الجريس شكره وتقديره للأمير فيصل بن عبدالله على ما يبذله سموه من جهود مع اللجنة الدولية من أجل تسهيل زيارة أهالي المعتقلين السعوديين في العراق لأبنائهم في السجون العراقية.
وبحث المحامي الجريس وأهالي المعتقلين خلال لقائهم بسمو رئيس هيئة الهلال الأحمر كذلك طرق التواصل مع أبنائهم في السجون العراقية عبر برنامج إعادة الروابط العائلية الذي تقدمه الهيئة للمعتقلين السعوديين خارج المملكة في الدول

التي بها نزاعات مسلحة، مؤكدا سموه أنه سيبحث هذا الموضوع مع اللجنة الدولية بحكم أنهم هم المنظمة الدولية المفوضة في مثل هذه الأعمال.
وأوضح الأمير فيصل بن عبدالله في الوقت نفسه حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على استعادة المعتقلين وعودتهم للمملكة ليكونوا بالقرب من أهاليهم لاسيما أنهم يعيشون في أوضاع إنسانية مأساوية نتيجة ما تعانيه دولة العراق الشقيق من نزاعات مسلحة.
وقدم المحامي الجريس في ختام الاستقبال درعا لسمو رئيس الهيئة على ما قدمه من جهود تجاه المعتقلين في الخارج، كما عبر أهالي المعتقلين العراقيين شكرهم لسمو رئيس هيئة الهلال الأحمر على ما يبذله من جهود إنسانية للمعتقلين السعوديين خارج المملكة التي أسهمت بشكل كبير في تخفيف من حجم المأساة التي يعيشونها.
من جهة ثانية، استقبل الأمير فيصل بن عبدالله أمس وفدا من الهيئة العالمية لأطباء عبر القارات برئاسة الدكتور الشيخ عبدالله المطلق عضو هيئة كبار العلماء والمستشار بالديوان الملكي والأمين العام للهيئة الدكتور سعد القرني وأعضاء اللجنة التنفيذية الدكتور عماد بخاري وفهد الخضيري وعبدالكريم العتيق وفيصل المنيع.
وجرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية وبحث مجالات التعاون بين الهيئتين في العديد من المجالات كالتدريب والخدمات الطبية والإغاثة والاستشارات ودعم الهلال الأحمر للهيئة العالمية للأطباء من خلال الخبرة التي اكتسبها الهلال الأحمر من خلال مشاركته في تقديم الإغاثة والمساعدات الطبية في عدد من دول العالم.

آل الشيخ يوجه بالتقصي في حادثة شج رأس فتاة

التحقيق في صعود رجل "الهيئة" لحافلة طالبات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 أبريل 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140417/Con20140417692978.htm

سعاد الشمراني (الرياض)، عبد الله القحطاني (أبها)
وجه الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ الدكتور عبداللطيف بن عبدالعزيز آل الشيخ، بسرعة التحقيق الفوري في حادثتي صعود أحد أفراد الهيئة لحافلة تقل طالبات جامعة الملك خالد بأبها، وقيام آخر بشج رأس فتاة في إحدى الحدائق العامة بمكة المكرمة، ورفع النتائج إليه خلال 24 ساعة.
وقال المتحدث الاعلامي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في عسير إن الرئيس العام الدكتور عبداللطيف آل الشيخ، وجه بالتحقيق بشكل سريع خلال 24 ساعة للوصول للحقيقة ومعرفة الدوافع والأسباب حول صعود رجل الهيئة لحافلة الطالبات. من جهته، أكد المتحدث الرسمي للهيئة بمنطقة مكة المكرمة عبدالرحمن الجابري أن الرئيس العام لهيئة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فور علمه بالحادثة وجه مدير عام فرع الهيئة بمنطقة مكة المكرمة المكلف، بسرعة التحقيق الفوري فيها ورفع النتائج إليه خلال 24 ساعة، حرصا منه على الوصول للحقيقة وموافاة الجميع بما يتم التوصل إليه وما سيتخذ بشأنها.
إلى ذلك، أشارت صالحة اليمنون، إحدى الطالبات، بأنهن تفاجأن بصعود رجل الهيئة إلى الحافلة، منوهة إلى أن رجال الهيئة باتوا يتواجدون بشكل كثيف خلال فترة انصرافهن من الجامعة.

نفت ما تردد عن تعويض الـ50 ألفاً بدءاً من الأسبوع المقبل

الشؤون الاجتماعية: عقوبة معنفي الزوجات مسؤولية القضاء

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 أبريل 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140417/Con20140417692811.htm

عدنان الشبراوي، عادل بابكير (جدة)

دحضت وزارة الشؤون الاجتماعية وهيئة التحقيق والادعاء العام والمحكمة الجزائية، ما تردد في مواقع إلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي عن شروع الجهات المختصة في المملكة في تطبيق قانون يعاقب الرجل بتعويض زوجته مبلغا لا يتجاوز 50 ألف ريال ولا يقل عن 5 آلاف، إذا ضربها، ويلغى هذا التعويض في حال إصابتها بعاهة أو توفيت بسبب الضرب، لتصبح العقوبة كما هي مقررة في الشرع.

وأوضح لـ«عكاظ» مدير عام الحماية بوزارة الشؤون الاجتماعية الدكتور محمد الحربي أن ما نشر عن ذلك وأن العقوبات سيبدأ تنفيذها الأسبوع المقبل، معلومات غير دقيقة ومغلوطة، مؤكدا أن عقوبة معنفي زوجاتهم يحددها القضاء من خلال المحاكم الشرعية المختصة.

وبين أن وزارة الشؤون الاجتماعية أقرت منذ 8/5/1435 اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء والتي تتناول في مجمل موادها (الحماية من الإيذاء والتوعية والعقوبات على المعنفين)، وتنص المادة 13 من النظام على معاقبة معنف زوجته بالغرامة من 5000 إلى 50000 والسجن من شهر الى سنة او بهما معا، وتضاعف العقوبة عند التكرار فتقوم وحدات الحماية بإعداد التقارير الاجتماعية والنفسية اللازمة ومن ثم ترسل إلى المحكمة وهي من تقرر العقوبة، لافتا كذلك الى ان العقوبة تشمل كذلك معنفة زوجها.

ونفت مصادر مطلعة في هيئة التحقيق والادعاء العام والمحكمة الجزائية ان تكون قد وردت اليهم اي انظمة جديدة حيال ما يتم الترويج له في وسائل التواصل الاجتماعي من اقرار عقوبة السجن وفرض غرامة 50 ألفا على الزوج تدفع للزوجة المعنفة.

وشددت المصادر ان جميع الاحكام التي تصدر في الخلافات الزوجية في ما يتعلق بالضرب والاعتداء وخلافه هي قضايا تصدر فيها احكام تعزيرية ترجع لتقدير القاضي في حين ان للزوجة المدعية حق الارش في الاصابات البالغة وعلى ما ليس له قدر من الدية في الجراحات وتأخذه المجني عليها في جناية ليس لها قدر معلوم من الدية.

وقالت مصادر في هيئة التحقيق والادعاء العام إن دائرة العرض والاخلاق تتولى التحقيق في القضايا الاسرية مثل السب والشتم والضرب وغير ذلك ممن هو ما دون النفس، وتتولى بعدها رفع الدعاوى حيال القضايا المحالة إليها ومباشرتها أمام المحاكم الجزائية، ويتم التحقيق مع المرأة بحضور محرم لها اضافة لوجود اقسام نسائية مساندة في بعض فروع هيئات التحقيق.

وبينت مصادر عدلية ان المحاكم تنظر يوميا عشرات قضايا الخلافات الزوجية بما فيها المضاربات ويتم احالة هذه القضايا للجان الصلح اولا لمحاولة تقريب وجهات النظر.

وتداول مغردون على مدى 24 ساعة ماضية تعليقات ونكاتا حول ما سموه قرار سجن الزوج عاما وتغريمه 50 ألف ريال للزوجة في حال ضربه لها، وتناولت التغريدات تهكمات ونكاتا عدة آخرها دعوى كل زوج عدم ابداء غضبه على زوجته والزواج عليها على اعتبار ان التكلفة متقاربة.

ونظرت المحاكم وهيئة التحقيق والادعاء العام في جدة العام المنصرم أكثر من 10 آلاف قضية اسرية بينها 1578 قضية فسخ نكاح و1280 قضية نفقة و 1211 دعوى حضانة و 619 دعوى انقياد الزوجة و 597 قضية زيارة أطفال و 399 قضية اثبات طلاق و 333 قضية خلع أو اثباته و 181 دعوى صداق و 163 دعوى للمطالبة بمستندات في المسائل الزوجية و134 دعوى في عفش الزوجة و96 دعوى عضل و 30 دعاوى في مضاربات واعتداء وشتم وقذف بعضها تداخل مع دعاوى فسخ نكاح او نفقة.

وتفصل المحاكم الجزائية في قضايا السب والشتم والعنف الاسري بما فيها دعاوى الضرب وتصدر عقوبات تعزيرية في ذلك، فيما تصدر عقوبات حدية في قضايا القذف، وتشكل تلك الدعاوى ما يوازي 25% من حجم القضايا الجنائية في جدة.

وروت لـ«عكاظ» مصادر قضائية قصة وقعت مؤخرا لزوج أدين بسب وشتم زوجته والتلفظ عليها أمام الزوجة الثانية الامر الذي حدا بالقاضي للحكم عليه بثلاثين جلدة والاعتذار لها، وأجاب الزوج أنه أخطأ بحقها بسبب خلاف نشب بينهما، وعقب تلاوة الحكم طلب الزوج من القاضي أن تتولى زوجته الاولى تنفيذ الجلد بحقه، ووسط ذهول الجميع خاطب الزوج زوجته أمام القاضي «انتي اللي لازم تجلديني.. ولو زدتي عدد الجلدات.. براحتك.. اهم شي رضاك»، وأتبع ذلك بعبارات غزل وحب لزوجته وظل يلاطفها ويتودد إليها في مشهد غريب أمام المحكمة، ما جعل الزوجة تتنازل عن الحكم وتعفي زوجها من الجلد، وقالت المصادر ان الزوجة تنازلت امام القاضي عن الدعوى وعن الحكم وإنها تكتفي بوعده لها أن يعاملها معاملة حسنة على اعتبار انها «أم عياله».

27 "مطلقة" يسعين لتأسيس جمعية تدافع عن حقوقهن

المصدر: جريدة الوطن الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 أبريل 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=185012&CategoryID=3

تبوك: ميسون الخرمي

في بادرة جديدة، أعلنت 27 مطلقة عن تشكيل فريق تحت شعار "مطلقة وأفتخر" وذلك لمواجهة الظروف الاجتماعية التي فرضها عليهن الواقع، بحسب تعبيرهن، مبديات إصرارهن على تأسيس جمعية تعنى بحقوق المطلقات.

وكشفت مؤسسة الفريق وصاحبة الفكرة نوال الغامدي لـ"الوطن" تفاصيل مبادرتها التي كانت نتيجة ما وصل إليه حال المطلقات من معاناة، بحسب تعبيرها، مشيرة إلى أن فكرة تأسيس الجمعية تهدف إلى تقديم خدمات للمطلقات من بينها تأهيلهن نفسيا واجتماعيا من خلال توفير البيئة المناسبة لهن، والاستعانة بمحامين قانونيين للدفاع عن حقوقهن، لافتة إلى عملهن حالياً على استكمال الإجراءات النظامية لتأسيس الجمعية.

وأضافت الغامدي، أن الفكرة بدأت بعد ما سمعت عن الكثير من قصص معاناة المطلقات في قضايا الحضانة وغيرها، إضافة إلى الصورة المشوهة التي رسمها المجتمع للمطلقات، مؤكدة أن معظم من التقت بهن لم يجدن أي جمعيات خيرية أو جهات رسمية تقدم لهن خدمات الدعم والمساندة.

وقالت: "وصل عدد الفريق إلى 27 عضوة تتراوح أعمارهن ما بين " 21 - 50 عاماً"، نافية أن يكون للشعار عداء للذكور كما يراه البعض.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الهيئة دشنت شعارها بعد تسجيله في "التجارة"

13 لائحة مالية وإدارية لـ "الولاية على أموال القصر" تنتظر الاعتماد

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 أبريل 2014م
http://www.aleqt.com/2014/04/17/article_841875.html

محمد العوني من الرياض

تحدث لـ "الاقتصادية" عبد العزيز المهنا رئيس الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، عن إعداد 13 لائحة مالية وإدارية من لوائح عمل الهيئة، بالتعاون مع شركات متخصصة في المجال، مشيرا إلى أن هذه اللوائح تنتظر المصادقة عليها واعتمادها من قبل مجلس الإدارة الذي تم اختياره من مجلس الوزراء الأسبوع الماضي.

وأشار إلى أن المجلس سيعقد أولى اجتماعاته خلال الأسبوعين المقبلين، لافتا إلى أن الهيئة ستشهد نقلة نوعية في عملها لتحقيق ما تصبو إليه القيادة وتتطلع.

جاء ذلك خلال تدشين رئيس الهيئة صباح أمس في مقرها في الرياض الهوية الرسمية لها وشعارها بحضور مسؤوليها ومنسوبيها، حيث أكد صدور قرار إداري من الهيئة بتطبيق الشعار المعتمد على كافة مطبوعاتها ومنشوراتها وغيرها مما تقتضيه حاجة العمل، لافتا إلى أن الشعار في المراحل النهائية للتسجيل في وزارة التجارة.

وبين الشيخ المهنا موافقة الدكتور محمد العيسى وزير العدل ورئيس مجلس إدارة الهيئة على الشعار المصمم لها، مشيراً إلى أنه تم طرح مسابقة لتصميم شعار وهوية الهيئة في منافسة عامة، من خلال إعلان نشر في الصحف المحلية في شهر ربيع الأول الماضي وفق شروط عامة وفنية، وشكلت لجنة من الهيئة لدراسة وفحص المشاركات المقدمة واختيار الشعار الفائز، من بين 117 تصميما وصلت من داخل المملكة وخارجها.

وأوضح رئيس الهيئة أن الشعار يأخذ شكل النخلة مع تقاطع السيفين وهو شعار المملكة، كما أن النخلة لها دلالة على النمو والبركة والاستثمار المستدام، ويرمز سعف النخلة العلوي للحماية والأمان والحفاظ على أموال القاصرين، ووضع جذع النخلة في شكل جمالي يرمز للقاصرين من خلال الشكل العام لجسم الطفل وحركته ومرحه.

حقوق المرضى

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 ابريل 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140417/Con20140417692888.htm

بدر بن أحمد كريِّم

كثير من المرضى لا يعرفون ما لـهم من حقوق، وما عليهم من واجبات. الشؤون الصحية في الحرس الوطني، أصدرت نشرة عنها، وهي بادرة تستحق عليها الشكر، رغم أنـها واجب من واجباتـها، ولكنّ التوعية بـها، ونشر ثقافتها، مسؤولية كل مؤسسة طبية، فمعظم المشكلات تنبع عادة من عدم المعرفة.

***

• قرأت النشرة، فوسعت آفاق معرفتي بما لـي من حقوق، وما عليّ من واجبات، وأحببت أنْ يشاركني فيها كل مريض، على أمل أن يلم بما فيها، فيطالِبُ بحقوقه، ويحاسَب على مسؤولياته في حالة الإخلال بـها. قائمة الحقوق طويلة. أجتزئ منها، ما أرى أنه مهم من وجهة نظري.

***

• من حق المريض الحصول على العناية الصحية المناسبة في المرافق الطبية، الخاصة بالشؤون الصحية للحرس الوطني، أو بدائلها، وأن يُحْتَرَمَ من الكادر الصحي ويُراعَى، وأنْ تؤخذ في الحسبان معتقداته الدينية، وقيمه الاجتماعية في جميع الأوقات، فضلا عن المحافظة على أسراره وخصوصياته، ونقله إلـى غرفة أخرى، إذا تعرض للمضايقات من مرضى أو زوار آخرين، حسب السياسات المتبعة، وإمكانية توافر غرف أخرى، بالإضافة إلـى تقديم الرعاية المحترَمة والمحتَشِمة في حالتي: الاحتضار، والتعامل مع الجثمان، وتوفير الوسائل المناسِبة لاتصال المريض بأهله، وتوفير مترجمين للتواصل مع الكادر الصحي.

***

• أما مسؤوليات وواجبات المريض فأجتزئ منها: إعطاء المعلومات المتعلقة بحالته الصحية، وتاريخه المرَضِي، وإبلاغ الطبيب المعالج بأيّ تغيرات حصلت خلال فترة العلاج، والالتزام بخطة العلاج المقررة، والتقيد بإرشادات استخدام الأدوية، وتَحَمُّل المسؤولية الكاملة في حالة رفضه العلاج، والالتزام بشكل تام بأنظمة العيادات الخارجية، وأقسام التنويم، والتزام زوار المريض بالأنظمة والتعليمات للمحافظة على المرافق الطبية، والتعامل بشكل ملائم ومحترم مع الفريق الطبي، ومغادرة المرفق الصحي عند انتهاء العلاج، لتوفير سرير لمريض يكون في أمس الحاجة له، وعدم إحضار الممتلكات الثمينة للمريض إلـى المستشفى.

الأزواج لا يؤدبون!

المصدر: جريدة الحياة الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 ابريل 2014م
http://alhayat.com/Opinion/Jasser-AlJasser/1840418/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%A4%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%86!

جاسر الجاسر

يتعرض «العقال» السعودي إلى تهديد جدي قد يزيله، مستقبلاً، من رؤوس السعوديين، خصوصاً المتزوجين منهم، إن ثبتت معاقبة الأزواج الذين يضربون نساءهم، غرامة وسجناً، لأن «العقال» هو أداة الضرب الأولى، بحكم قرابته للكرباج وتوافره الدائم على الرأس.

وزارة الشؤون الاجتماعية أعلنت لائحة عقوبات أقلها خمسة آلاف ريال يدفعها الزوج إن ضرب امرأته. وهو تنظيم خطر يعيد سيرة «ساهر» ويؤدي إلى خنوع الأزواج وفقدانهم حقوقهم التقليدية، فلا يرفعون رؤوسهم في المنزل كما هي حالهم في الأدب حين يعترض «ساهر» طريقهم.

مشكلة السعوديين مع «ساهر» أنه ينتشر كالفيروس في كل شارع، بينما لا يستطيعون مقاومة طرائقهم المتهورة في القيادة فيصطادهم أكثر مما ينجون منه، ويستنزف أموالهم فلا يبقي من رواتبهم ما يكفي للجوال والقروض والمتطلبات الأخرى. ومشكلتهم مع تنظيم «الشؤون الاجتماعية» أنهم سيغوصون في رمال الديون أو الزنازين، لأن الذين اعتادوا ضرب المرأة والاستمتاع بذلك يصعب عليهم الانقطاع فجأة من دون دورات علاجية مكثفة أو عقوبات متوالية.
نظيم «الشؤون الاجتماعية» مفاجئ وغير واضح الملامح من حيث التحقق من الشكوى أو مستوى الضرب الذي يوجب العقوبة، وهل تكفي شهادة الزوجة وعاملتها أم لا بد من كدمات وتقارير طبية؟ ومن الذي يقرر درجة العقوبة وكيفية تطبيقها؟ وهل تغني شهادة الأبناء عن حضور الزوجة؟ وما الفرق بين المستكينة والمدافعة عن نفسها ترد الضربة بأخرى؟ وهل تعامل الزوجة الواحدة معاملة الضرائر؟ ومن الذي سيرغم الرجل على الدفع والشرطة لا تأتمر بتوجيهات «الشؤون الاجتماعية»؟ وكيف نبت هذا التنظيم فجأة بينما لم يظهر القضاء في الصورة كلياً؟
عملياً لا توجد إحصاءات ترصد العنف الأسري بحكم العادات التي تجعل الضرب حقاً للزوج، وتلقيه باستسلام واجب على الزوجة، حتى أن بعض المدمنين تورطوا في أميركا وأوروبا حين أسرفوا في الضرب هناك فانفضحت حقيقتهم ونالوا عقابهم من دون أن يفهموا السبب أو يدركوا المنطق في ذلك، ظناً أن الاستقواء على الأنثى يعزز قوتهم ويؤكد سلطتهم!
تجربة «ساهر» برهنت أن «الفلوس تدجن النفوس»، وإن طبّق هذا القرار وتجرأت النساء على الشكوى والمواجهة، فإن صورة الرجل ستتبدل ولن يكون ذلك المغوار الملوّح بعقاله تهديداً وضرباً، والمتجاوز للأنظمة سيراً ومروراً، وسيتعلم أن القانون فوق الرغبة، وأن زمن العبث انتهى. وحين يجد نفسه ملاحقاً ومفلساً سيتعلم، بالضرورة، احترام المرأة والتعامل معها بندية.
مشكلة المرأة محلياً أنها المتهمة دوماً، حتى أنه لا يجوز لها أن ترد الضربة، وأن ضاربيها جبناء يستعرضون قوة كاذبة على أجساد أرهقتها الطبائع بضرورات السمع والطاعة. وأنها تجيء في مرتبة متأخرة اجتماعياً وإن علت علماً أو تحصّنت بثروة. وأن زوجها يطلّقها برسالة جوال بينما لا تستطيع خلعه إلا بصعوبة، إن نجحت، لذلك قد لا تكسر القيد وتبادر بالشكوى، وقد تستمر في خنوعها، خشية طلاقها أو الزواج عليها وهرباً من استنكار أسرتها. كل هذا يجعل القرار أقرب إلى الترويج منه إلى الفعل، فهو يعلن حماية وهمية للمرأة بينما يترك الوضع على حاله.
العنف الذي تتعرض له الزوجة يستهدف كسر القيمة وترسيخ التبعية، وهو ما لا يمكن إثباته طبياً، لأن الذين يبلغ بهم الأمر حد الإيذاء الجسدي الحاد يجسّدون نزوعاً مرضياً يستوجب السجن ضرورة ولا تكفي الغرامة المالية.
لا حصانة للزوجة بهذا القرار لغياب منظومة حقوقها في المجالات كافة، وهي تعرف معاناتها في الخلع مع مسبباته الواضحة، فكيف إنْ أدَّبها زوجها بعصا أو عقال أو صفعة ضمن حقوقه الثابتة والراسخة؟ وإن تجرأت على الشكوى انجرافاً مع نشوة القرار، فقد يأتيها الضرب من الزوج والأهل سوية.
يبدو أن هذا القرار لا يعدو كونه حماسة ستموت مع سلسلة الإجراءات المعقدة، أو أنه دعابة ترفيهية تسد نقص المسارح وغياب الكوميديا بعد «طاش ما طاش»، وتسعد النساء قليلاً ولو من خلال حلم عابر.

دمج المعاقين في المدارس العامة .. إلى أين ؟

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 ابريل 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140417/Con20140417692889.htm

سعيد السريحي

يبدو أننا بتنا نشكو من إعاقة ما تؤدي إلى اضطراب في رؤيتنا لذوي الإعاقة، جسدية كانت أو صحية، تحول بيننا وبين الطريقة المثلى في التعامل معهم وتلبية احتياجاتهم.
بعد أن أنشأنا لهم مدارس خاصة تتناسب مع قدراتهم، عدنا ثانية كي ندمجهم في التعليم العام، مؤكدين أن ذلك سوف يسهم في إعادة تأهيلهم وتخليصهم مما قد يترتب على تخصيص مدارس لهم من شعور بالنقص أو إحساس بالعزل، غير أننا بعد

ذلك كله نفاجأ بخبر يتحدث عن تجربة في إحدى مدارس أبها تم فيها تخصيص فصل من فصولها لذوي الاحتياجات الخاصة، بمباركة واطلاع وزارة التربية والتعليم.
وإنشاء هذا الفصل الخاص يؤكد أن الوزارة ليست مطمئنة لما قامت به من عملية الدمج، كما أنها لم تكن مطمئنة لما قامت به من قبل من عملية تخصيص مدارس لذوي الإعاقة.
ولم تكن وزارة التربية والتعليم بحاجة إلى مثل هذا التناقض، لولا أن قراراتها لم تكن مبنية على اختيارات علمية بحتة، كما لم تكن مبنية على أسس علمية دقيقة، فتخصيص مدارس لذوي الإعاقة قرار يترتب عليه إنشاء مدارس وفصول مهيأة لكي تتناسب مع احتياجات وقدرات أولئك المعاقين، والوزارة لم تتمكن بعد من توفير جميع المدارس التي تتناسب مع الطلبة الأصحاء، إذ ما زالت المدارس المستأجرة والمدارس التي لا تتوفر فيها المعامل والمختبرات تشكل وجعا دائما للوزارة والطلاب، فكيف للوزارة بعد ذلك أن تهيئ مدارس للمعاقين، إضافة إلى ما يتطلبه ذلك من تهيئة معلمين خاصين بذوي الاحتياجات الخاصة، وهو ما لم تهيئ له جامعاتنا وكلياتها التربوية الكوادر التعليمية بعد، لذلك كان الدمج للمعاقين حلا لهذه المشكلة، حتى وإن تم تلبيسه قيما تربوية تتحدث عن الجوانب النفسية للمعاقين ومراعاة عدم شعورهم بالنقص والعزلة.
غير أن هذا الدمج أدى إلى ما هو أخطر وأشد فداحة، ذلك أنهم دمجوا في مدارس ليست مهيأة لقدراتهم وإمكاناتهم، سواء في مبانيها أو في مدرسيها، ولذلك لم تجد تلك المدرسة في أبها بدا من تهيئة فصل من فصولها لذوي الاحتياجات الخاصة، وكأنما هي تحاول الوصول إلى حل وسط بين الدمج الذي اعتمدته الوزارة والعزل الذي كان من قبل معتمدا.
وحل المشكلة لا يمكن أن يتحقق بالدمج أو العزل أو الحلول المتوسطة بين هذا وذاك، وإنما عبر الطرق التي لا يمكن معها اعتبار تخصيص مدارس لهم عزلا، كما لا يمكن جعل دمجهم توريطا لهم بالدراسة في مدارس غير مهيأة لهم، ولا سبيل لنا إلى ذلك إلا بدراسة ما توصلت إليه الدول المتقدمة من حلول تتعلق بهذه الفئة ممن لهم حقوق خاصة لدينا قبل أن تكون لهم احتياجات خاصة لنا.

وزير العدل: عودة السجناء إلى الإرهاب يعرقل طي الملف

المغرب: حقوقيون يطالبون الحكومة بتصحيح أخطائها في ملف "السلفية الجهادية"

المصدر: جريدة الرياض الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 ابريل 2014م
http://www.alriyadh.com/927890

الدار البيضاء - محمود أحياتي

دعا حقوقيون مغاربة إلى تحسين أوضاع ما يسمى ب"المعتقلين الإسلاميين" في السجون المغربية، منددين في نفس الوقت بتعرضهم للتعذيب والمضايقات. واعتبر متحدثون خلال ندوة صحافية نظمتها الثلاثاء بالرباط، اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين خصصت لاستعراض أوضاع ما يعرف ب"معتقلي السلفية الجهادية"، أنه قد آن الأوان لإعادة فتح ملف المعتقلين في ملفات إرهابية وتصحيح "الأخطاء" و"الانتهاكات" التي ارتكبت في التعاطي مع هذه الملفات. وقال حقوقيون خلال الندوة إن السجناء المدانين على خلفية تفجيرات الدار البيضاء الإرهابية (16 مايو 2003) قد تعرضوا للتعذيب ولا يزالون ضحية مضايقات من طرف إدارة السجون. وطالب هؤلاء الحقوقيون بمحاسبة المسؤولين عن تعذيب هؤلاء السجناء وبعدم إفلاتهم من العقاب. وشدد عبدالإله بن عبد السلام، نائب رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (أكبر جمعية حقوقية في المغرب)، على ضرورة فتح تحقيق حول "عمليات التعذيب" التي يقول سجناء إسلاميون إنهم قد تعرضوا لها ومحاسبة المسؤولين بشأنها إن ثبت وقوعها، بينما قال محمد الزهاري، رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، إن السجناء الإسلاميين يعيشون "أوضاع متردية" داخل السجون، "حيث يتم التضييق عليهم وعدم احترام كرامتهم" على حد قوله. ودعا إلى "فتح حوار وطني شامل" بشأن الأوضاع في السجون المغربية، معتبرا أن واقع السجون "يمثل نقطة سوداء داخل المشهد الحقوقي المغربي". وتعتبر مصادر من المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج هذه الندوة مجرد ردة فعل على الحملة التشيطية التي قامت بها، أخيرا، داخل السجون التي يقبع بها متهمون بالإرهاب، حيث حجزت أزيد من 100 هاتف ذكي يجري التواصل بواسطتها مع مشتبه بهم، إضافة إلى أجهزة إلكترونية متطورة يستعملها السجناء المنتمون لما يعرف بتيار "السلفية الجهادية".

يشار إلى أن ملف ما يعرف ب"السلفية الجهادية" لا يزال يشكل نقطة خلاف حادة بين الهيئات الحقوقية ووزارة العدل. فبينما يشدد حقوقيون على الطي النهائي لهذا الملف معتبرين أنه يشكل نقطة سوداء في وضعية حقوق الإنسان في المغرب، يؤكد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، أن ما يعرقل حسم الملف هو الخوف من احتمال عودة المسجونين إلى الإرهاب، وذلك بعد أن ثبت أن بعض المسجونين الذين تمتعوا بعفو بعد إدانتهم بالإرهاب عادوا لارتكاب نفس الجرائم.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 أبريل 2014م http://www.al-jazirah.com/2014/20140417/cartoon.htm?car=mn	
المصدر: جريدة المدينة الخميس 17 جماد ثانى 1435هـ - 17 أبريل 2014م اضغط هنا	